27+

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة الذكرى الرابعة لجلوس جلالته على عرش أجداده المنعمين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

شعبي العزيز :

إننا لنشعر في هذا اليوم الأغر، بعاطفة المسرة والابتهاج، ونحن جميعاً نحتفل بذكرى تربعنا على عرش أسلافنا المنعمين، جرياً على العادة المسنونة، ورعياً للتقاليد المصونة، تربط الماضي بالحاضر، وتتطلع إلى المستقبل الزاهر، يغمر قلوبنا الايمان الراسخ بمصيرنا، ويقوي عزمنا التجاوب العميق بينك وبيننا.

إن الاحتفال بذكرى عيد العرش كان ولايزال البرهان الساطع، والدليل القاطع، على ما نكنه لك من حب وعطف، وما تكنه لنا من ولاء وإخلاص، أعربت عنه في شتى الأحداث والمناسبات، فكان بين مشاعرك ومشاعرنا، وعواطفك وعواطفنا، ذلك التجاوب القوي، والتماسك المكين، والوفاق الخالص المتين.

لقد أبت همتك وحكمة والدنا المقدس رضوان الله عليه إلا أن تجعل من يوم الذكرى عيدا قوميا تتجه فيه الهمم نحو المجد تبنيه، والوطن تحميه، والتاريخ تصنعه وتمليه، سبيلها إلى ذلك الاخلاص للبلاد، والتعلق بالأمجاد، ووسيلتها العمل المتواتر، والسعي المتوافر، والجهد المتضافر.

وها نحن نعود في يوم هذه الذكرى لنلتقي على صعيد المحبة الصادقة، والوطنية الحقة، والوفاء المتبادل، نحدثك عن السياسة المنتهجة، والخطوات المتبعة، وقد غمرت قلبك آيات الولاء والاخلاص، وبدت على محياك مظاهر العزم والقوة، وأنارت سريرتك إشعاعات الايمان بحاضر سعيد، ومستقبل مجيد، نبذل في سبيله قصارى جهودنا، ونجند له كامل قوانا.

ومنذ أناط الله بنا عهدة شؤونك، وتولينا تسيير أمورك، ونحن ننهج السياسة المثلى، ونسلك المحجة القويمة التي رسمها لنا والدنا، نحفظ عهدك، ونرعى كرامتك، ونحرص أشد ما يكون الحرص على مصالحك وحقوقك، اضطلاعاً بمسؤولياتنا، وأداء لواجباتنا، وإخلاصاً لشعب ولي وفي، بر حفي، لاينثني لنا عزم، ولا تهن لنا إرادة، ولا تفت في عضدنا العراقل والصعاب، نصل العمل الليل والنهار لنبني صرح هذا الوطن، وننسج خيوط تاريخه بعواطف المحبة المشتركة، والأهداف الموحدة التي قامت على تقوى من الله ورضوان.

شعبي العزيز :

لقد اعتدنا في مثل هذه المناسبة السعيدة أن نوجه إليك الخطاب، دالين على أهم ما بذلنا من جهود، وحققنا من أعمال، وقطعنا من أشواط في سبيل تقدمك ورقيك، ورفع مستواك، وإعلاء قدرك.

ولقد كان من أعز رغائبنا ورغائبك، وأغلى أمانينا وأمانيك، أن يستند نظام الملكية الدستورية على أقوى الدعائم، ويرتكز على أمتن القواعد، وإنه لمما يملأ النفس فرحاً وسرورا، ويغمر القلب انشراحاً وحبورا، أن نرى الديمقراطية التي اتخذناها للحكم نظاما، وجعلناها للعمل أسلوبا، تنمو غروسها، وترعرع أفنانها في السنة

الرابعة من عهدنا الميمون، وتؤتي ثمراتها المطلوبة، وقطوفها المرغوبة، ولما يمض على إقرارها نظاماً للحكم في المغرب زمن طويل، ولئن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المملكة الدستورية التي سعينا نحن وشعبنا الوفي لانشائها تنسجم تمام الانسجام مع تقاليدنا الأصيلة، وطباعنا السليمة التي تهيم بالحرية والعدل والمساواة، وتأبى أي نوع من أنواع القهر والكبرياء، فاضطلع البرلمان بمهامه، وأدى النواب والمستشارون واجبهم، وساهموا باقتراحاتهم واستجواباتهم ومناقشاتهم في توجيه الحياة الوطنية، وسير الشؤون العامة، مثبتين بذلك كله أن للحرية في هذه البلاد مدلولا حقيقياً، وأن الحوار الذي يدور بالبرلمان ليس حواراً سطحياً، بل هو حوار عميق المقاصد، بعيد الغايات، يستهدف البحث عن الأصلح، وإقرار الأنفع، وتلبية مطامح الأمة، وتستهدي به حكومتنا في معالجة الأحوال وتصريف الأمور، وهذا ما قصدناه وأردناه عندما سطرنا أبواب الدستور وأقسامه، ووضعنا فصوله وأحكامه.

ومع أن السنة المنصرمة كانت بالنسبة لبرلماننا الفتي سنة تجربة وتمرين، فلقد شهدت نشاطاً ملحوظا، وسعياً موفورا، إذ مارس النواب والمستشارون مهامهم ممارسة دلت على مدى فهمهم لمهمتهم، وتقديرهم لمسؤولياتهم، وأظهر الحوار والنقاش الذي كان يكتسي أحياناً شيئاً من الحدة رغبتهم الملحة في تحقيق أكثر ما يمكن من الخير لأمتهم، والتعجيل بإصلاح أكثر ما يمكن إصلاحه من أجهزة الدولة ومرافق الحياة القومية بصفة عامة، وكانت الرغائب التي أعربوا عنها، والغايات التي حاولوا بلوغها تلتقي مع رغائب الحكومة وأهدافها، إذ ليس لملك هذه البلاد وشعبها وحكومتها إلا هدف فريد واحد : هو رفع شأن هذا الوطن، وبناء صرح نهوضه وازدهاره، وتوفير السعادة والرخاء لأبنائه، وسدل أردية العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عليهم بدون تمييز.

ولقد درس برلماننا الميزانية العامة، وناقش أبوابها وفصولها مناقشة دقيقة، قبل منها ما بدا له أن يقبل، وعدل منها ما أراد أن يعدل، وقدم وزراؤنا لنواب المملكة ومستشاريها التوضيحات التي طلبوها، وأجابوا عن الأسئلة التي طرحوها.

وتقدم فريق من النواب بملتمس رقابة عرض بسياسة الحكومة، وكانت المحاورات التي جرت بشأنه على ما سادها أحياناً من نقد لاذع، دليلا جديداً على ما يتحلى به شعبنا من حكمة ورزانة، وحجة بالغة على اعتدال طبعه واستواء مزاجه.

ولما نشأ الخلاف بين نوابنا حول مدلول الفصل الأربعين من الدستور المتعلق بالدورة الاستثنائية لجأوا إلى حمانا متحاكمين لفض النزاع وحسم الخلاف، استناداً على ما أناطه الدستور بنا من واجب السهر على احترام نصوصه، وتنفيذ أحكامه، وبعدما رجعنا إلى نفسنا واستفتينا ضميرنا وفقنا الله إلى حسم الخلاف، فأمكن عقد الدورة الاستثنائية، وكان رائدنا في ذلك صيانة الدستور وعدم تعطيل أحكامه، والمحافظة على حق من له الحق قل عدده أو كثر، وإن مما تقر به العين أن نواب الأكثرية البرلمانية لم يجدوا في أنفسهم حرجاً من قضائنا، وهل هم إلا جزء من هذا الشعب الوفي الذي اعتاد الالتجاء إلى حمى ملوكه، والتسليم لأحكامهم، إيماناً بعدلهم، وثقة بتجردهم، ويقيناً في إيثارهم جانب الحق والصواب.

ولقد استعملت حكومتنا حقها في تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، مثلما استعمل النواب حقهم في تقديم مقترحات بها، وكانت المشاريع والمقترحات كلتا هما تستهدف إما الزيادة في أسباب التحسن والاستقرار في الأوضاع المالية والأجهزة الادارية، وإما الزيادة في إبراز الشخصية القومية، وتوفير أسباب الازدهار والرخاء بهذه البلاد.

وكان من الضروري إزاء تجاوز بعض موظفي الدولة حدود ما رسمنا لهم من السهر على مصالح المواطنين بروح الاستقامة والنزاهة، وتلاعب بعض آخر منهم بالأموال العمومية، واستغلال ما خول لهم من نفوذ، أن نهيب بحكومتنا إلى مقاومة هذه الآفات الخطيرة، فالتقت رغبة الأمة برغبتنا في هذا الصدد عندما صادق البرلمان على مشروع القانون الذي عرضته حكومتنا والمتعلق بإحداث محكمة تختص بزجر جرائم الرشوة والشطط في ممارسة السلطة واستغلال النفوذ.

ومن أهم المنجزات البرلمانية في هذه السنة، المصادقة على القانون المتعلق بتوحيد القضاء ومغربته وتعريبه، وكان صدور هذا القانون استرسالا للعمل الذي بدأه والدنا المقدس منذ نحو عشر سنوات، فغداة استرجاعنا لحريتنا واستقلالنا، شرع ملكنا الراحل في إدخال إصلاحات جذرية على الجهاز القضائي تناولت القوانين التي يحكم بها، والمحاكم التي يحكم فيها، والرجال الذين يحكمون، ففصل السلط، وجدد القوانين، وشرع في توحيد المحاكم، وأنشأ المجلس الأعلى للقضاء، ومنح للقضاة سلكاً أساسياً، وكان القصد من ذلك كله توفير العدالة للمتقاضين وتقريبها منهم، وتبسيطا لديهم من جهة، وضمان استقلال القضاء واختيار الكفاة لتوليه من جهة أخرى، علماً منه قدس الله روحه، أن العدل أساس الملك، ومطية العمران، وأنفة من الظلم الذي حرمه الله على نفسه وعباده، وسرنا نحن على هديه من بعده، ولم نقف عند هذا الحد، بل أكدنا تلك الاصلاحات وأقررناها في الدستور الذي وضعناه، وجعلناها من قواعده وأحكامه، وها نحن نوحد اليوم المحاكم العادية والمحاكم العصرية توحيداً يجعل مقاليد القضاء بأسرها بين أيد مغربية، ويحل العربية، لغة البلاد الرسمية، وحدها، محل اللغات الأجنبية المستعملة في المحاكم، وذلك ما كنا نكد لبلوغه ونجد، بما نكون ونوفر من إطارات وطنية كفيلة بأن تضطلع بالمهام التي ستسند إليها على الوجه الأكمل، ونحن عازمون على أن يتم تطبيق هذا القانون في الأجل المحدود مع المحافظة على سلامة الجهاز القضائي ومستوى القضاء، بتوفير الكفايات لتسييره.

وإذا كانت أعمال البرلمان في السنة الأولى من حياته تبعث على الأمل، فلنا اليقين بأن نواب المملكة ومستشاريها سيواصلون دراسة القضايا المعروضة عليهم بما عهد فيهم من حكمة وتبصر، وواقعية وتجرد، ليبرهنوا بذلك على أن المغرب وجد طريقه وسط عالم تصطرع مذاهبه، وتتلاطم مناهجه، ومازال بعض شعوبه يبحث عن نفسه، ويلتمس إلى التنظيم والتقويم سبيلا، وإن من واجبنا كملك لهذه البلاد أن نحوط هذا الصرح الذي أقمناه بالرعاية، ونتعهد غروسه بالعناية، ونقيه من الأعاصير الهوجاء والتيارات الجارفة حتى نضمن لبلدنا الاستقرار الذي لا يكون بدونه ازدهار اقتصادي، ولا رقي اجتماعي، ولا تصان كرامة لفرد، ولا حقوق لجماعة، وإن مما يسهل قيامنا بهذا الواجب محافظة نواب المملكة ومستشاريها على صفاء القلوب، وطهارة الضمائر، وإخلاص النيات.

شعبي العزيز :

لقد سبق لنا في غير ما مناسبة أن عرفنا في الداخل والخارج بمدلول الديمقراطية التي ننشدها ونتوخاها، فأوضحنا أن الديمقراطية التي لا تستهدف إلا وضع ورقة في يد الناخب ومنح المواطن حقوقا مجردة هي ديمقراطية جوفاء، لا تقوى على البقاء، ولا تلبث أن ينفر منها الأتباع ويهجرها الأنصار، والمحنا إلى أن الديمقراطية الحقة هي التي تستهدف تمتيع الأفراد والجماعات بالحريات السياسية، مثلما ترمي إلى إقرار عدالة اجتماعية واقتصادية تصان في ظلها كرامة الناس، وتكفل لهم أسباب العيش الرغيد، والأمن والطمأنينة.

ولهذا حرصنا قبل الدستور وأثناء وضعه على إعطاء اعتبار متماثل للحريات السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ليمكن للجهود أن تتضافر وللخطى أن تتوازى فيطمئن الفرد على حريته، إطمئنانه على قوته وقوت أهله.

ولقد أصبحت الدول على اختلاف مذاهبها، وتعدد مشاربها، تلجأ إلى وضع مخططات محكمة تنجز مستنيرة بها، مهتدية بهديها، من المشاريع في مدة من الزمن محدودة، ما تقضي الضرورة بإنجازه، وتدعو الحاجة إلى تحقيقه، سعياً منها وراء التنمية الاقتصادية الكفيلة بازدياد الدخل الفردي والوطني، ورفع مستوى العيش والقضاء على البطالة.

ولم نكن لنغفل في دستورنا هذا الأسلوب المجدي في العمل، فقد نص الدستور على إنشاء مجلس أعلى للانعاش الوطني والتخطيط، وأسند إليه تحت رئاستنا مهمة وضع التخطيط الراسم للأهداف المرغوب في إدراكها، وأناط به تحديد مبلغ النفقات اللازمة لانجازه، وقد قدمنا في شهر دجنبر الماضي إلى هذا المجلس مشروع التخطيط الذي سهرنا على إعداده، مراعين في وضعه إمكانياتنا، وما يستلزم الأسبقية من مشاريعنا.

وقد تم إعداد المخطط الذي يستمر مفعوله مدة ثلاث سنين في أحوال مالية وظروف اقتصادية عصيبة، فقد بعدت الشقة بين الانتاج والاستهلاك، إذ لم يسجل الانتاج الداخلي خلال السنوات العشر الماضية إلا ارتفاعا ضئيلا تبلغ نسبته السنوية 1,6 في المائة، بينما ازداد عدد السكان بمعدل 3 في المائة كل سنة، الشيء الذي — إذا استمر — يعرض مستوى عيش السكان للتقهقر والانحطاط ؛ ومن جهة أخرى، ارتفعت نفقات الدولة ارتفاعاً كبيراً منذ استرجاع الاستقلال، ولم تعد الموارد العمومية قادرة على مواجهة التكاليف، كما عرفت أموالنا الخارجية منذ سنة 1962 نقصاناً مستمراً؛ وتضاءلت وسائلنا للأداء بالعملة الصعبة، كل هذا جعل المخطط الثلاثي يتسم بطابع التقتير والتقشف، وحدا إلى إعطاء الأسبقية فيه للمجالات التي تستطيع جهودنا فيها أن تؤتي أحسن الثمرات، وتعجل بخلق ازدهار ينتظم جميع الأقاليم، ولا يقتصر على ناحية معينة من البلاد.

ومن البديهي أن تكون الفلاحة في طليعة ما يعنى به التخطيط، لأنها المورد الأساسي لعيش معظم المواطنين، ولأن تقدم البلاد وازدهار الصناعة خفيفة كانت أو ثقيلة رهن بما يحصل فيها من تجديد، وما تدره على الأمة من إنتاج وفير، ولقد أصبحت تنمية الانتاج في هذا المجال، ضرورة حتمية لا تمليها فقط تقلبات الطقس التي تحدث أحياناً خسائر جسيمة، يترتب عنها بالتالي نقص في المحصول، بل تمليها أيضاً مواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان التي تستلزم توفير الغذاء والشغل لمئات الألوف من النسمات تولد كل سنة، واننا لن نكتم شعبنا الذي ما تعود منا إلا الصراحة، أن منتوجنا الفلاحي الحالي لا يفي بالغذاء الضروري لمجموع السكان، وأن بلادنا التي كانت إلى عهد قريب تصدر كمية وفيرة من محاصيلها الزراعية، صارت اليوم مضطرة أن تستورد من القمح ما تدعو الحاجة إليه.

وتلافياً لهذه الحالة، وسداً لهذه الخلة، فإن الاستثمارات الفلاحية، ستوجه بمقتضى التصميم الثلاثي توجيهاً يرتفع معه الانتاج، سواء في المناطق التي تستفيد من السقي، أو المناطق الأخرى، وقد أصدرنا تعليماتنا بأن يتسع نشاط الانعاش الوطني في المناطق التي لا تتوفر على وسائل السقي، كما أصدرنا أوامرنا بأن يصبح السلف الفلاحي عاملا من أهم العوامل على تشجيع الفلاح، وتقوية إنتاجه، ورفع مدخوله ومستواه، فإذا ارتفع هذا الدخل وهذا المستوى، وتحققت التنمية الفلاحية التي حرصنا على أن تكون من أهدافنا المرموقة، وغاياتنا المنشودة، أمكن للصناعة أن تستقر دعائمها، وتتوطد أركانها بما سنكون قد حققناه للفلاح من قدرة شراء، ويسرنا له من أسباب استيعاب وإقتناء المنتوجات الصناعية.

وقد حظيت السياحة أيضاً بالأسبقية في المخطط الثلاثي، فلقد كانت بلادنا ومازالت — ولله الحمد — مقصداً للسائحين من مختلف الأقطار والأمصار، يفدون عليها لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية تستهوي السائح

الذي ينشد الراحة والمتعة، والاكتشاف والتسلية، بيد أن من الضروري أن تتعزز هذه المؤهلات الطبيعية بتجهيزات تكفل للوافدين على بلادنا ما يرغبون فيه من ترفيه عن النفس وطيب مقام، فإذا نحن كفلنا لهم ذلك ووفرنا لهم ما يرغبون في مشاهدته أو إقتنائه، وقابلناهم بما أثر عن المغاربة من كرم الضيافة وحسن الاستقبال، وعززت جهود الموسرين منا جهود الحكومة في تكثير المرافق السياحية، فلن يلبث المغرب أن يستفيد من السياحة التي أصبحت ظاهرة عالمية، ما تستفيده الأقطار السياحية الكبرى، وتطير شهرته في الآفاق وتقوى صلات التعارف والتقارب بينه وبين غيره من الشعوب.

ومنح التخطيط أيضاً الأسبقية لتكوين الاطارات، إدراكاً لما لهذا التكوين من الأهمية، واستجابة لما يتطلبه النمو المطرد وتضاعف الاحتياجات، ورغبة في تشييد صرح النهضة المنشودة، وتسيير مرافق البلاد بأيدي مواطنين صالحين يتوفرون على ألوان مختلفة من التكوين، سواء في ذلك التكوين العام، أو التكوين الفني والمهني، على أنه لا خير لبلادنا في تكوين إطارات مقطوعة الصلة بما لنا من قيم ومقومات، ولهذا أصدرنا أوامرنا بأن يكون تعليم أبنائنا، قائما على تلقينهم ما يجب أن يعرفه المغربي من تعاليم دينه، وقواعد لغته، وأمجاد وطنه.

ولا يفهم من إعطاء الأسبقية لهذه المجالات في التخطيط، أن الدولة حصرت العناية فيها، وصرفت النظر عما سواها من المجالات، فالدولة مازالت مصممة على العناية بسائر الميادين، منفردة تارة بالعمل، ومتعاونة تارة أخرى مع المؤسسات والأفراد الراغبين في التعاون معها في هذا المضمار، ومن هذه الميادين التي تشغل حظاً وافراً من اهتمامنا ونشاطنا، تصنيع البلاد، اعتقاداً منا بأن الازدهار يستلزم من بين ما يستلزم تصنيعاً يستجيب للحاجيات، وييسر الشغل لليد العاملة، وينمي الموارد الوطنية، ويرفع بالتالي الدخل ومستوى العيش، وعلى أننا كنا نعتبر التصنيع وسيلة من وسائل التطور الاقتصادي، فإن مما تجدر الاشارة إليه في هذا المقام، أن الدولة لا تنوي أن تنفرد وحدها بالتصنيع، أو تحتكر إنجاز المشاريع، لأن معتقداتنا الدينية، ونظمنا السياسية والاجتماعية، والمحافظة على توازن الثروة القومية، كل ذلك يقضي باحترام تصرفات الأفراد والجماعات وصيانة ما لهم من أموال وممتلكات، لذلك ترحب الدولة بالمبادرات الفردية وتشجع القطاع الخاص على ما يرغب في إنجازه من أعمال مثمرة مفيدة، ويكفي أن تكون المشاريع المرغوب في تحقيقها محكمة الوضع، منسجمة مع مصلحة البلاد ومتطلبات التنمية، لتظفر من الدولة بالمعاضدة والتأييد والتشجيع.

وستواصل الدولة أعمالها بشأن التجهيزات الأساسية التي هي دعامة الاقتصاد، ومطية النهوض والعمران، كشق الطرق وتعهدها، وتجهيز المراسي والمطارات والسكك الحديدية، وتوسعة شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، وتقوية الطاقة الكهربائية، متممة ما بدأته، أو محدثة ما لم يكن منها محدثا مما تدعو التنمية إلى إنشائه، مولية الأسبقية للمشاريع ذات الفائدة المحققة، والدخل الثابت، متجنبة كل مشروع عديم الفائدة أو بعيدها، مبتعدة عن كل عمل من أعمال التعاظم والتهريج.

شعبي العزيز :

إن رخاء بلادنا وازدهارها في مختلف الميادين، ورفاهية شعبنا، كل هذا لا يمكن أن يتحقق بتسطير المشاريع في مخطط بلغ ما بلغ من الدقة والأحكام، إذ كل مشروع يهدف إلى تحقيق غاية من هذه الغايات، يتطلب رصيداً من المال كفيلا بإنجازه، ويجعله محقق الفائدة، حسن العائدة، وليس يخاف عليكم أن إمكانياتنا لتمويل ما نود تمويله من هذه المشاريع قليلة ضعيفة، لا تفي بأقلها شأناً، ولا غنى لنا عن طرق أبواب المنظمات الدولية، ومؤسسات السلف لتنفيذ ما رسمناه من خطة وأخذنا أنفسنا بتحقيقه وإنجازه، وليس في هذا من غضاضة

علينا، فقد سبقنا إلى هذا الميدان من هو أقل منا حاجة، وأوسع منا مقدرات وإمكانيات، بيد أنه يتعين علينا أن تتسم المشاريع التي نلتمس تمويلها عن طريق المساعدة والسلف بطابع الجد، وأن تكون الفائدة المطلوبة من ورائها لا جدال في قيمتها، ولاشك فيما ينشأ عنها من ازدهار، وتنتجه من رفاهية، على أنه يتعين علينا فوق هذا كله أن يتصف تسييرنا وتدبيرنا لشؤون الدولة أية ما كانت مرافقها، بصفات الحزم والجد والقصد، اجتناباً لكل تبذير، وتلافياً لكل أزمة، واستدراراً للوسائل المالية اللازمة، وقد اصطدمنا كما اصطدم غيرنا بصعوبات منها ما هو ناشىء عن تحرير سيادة البلاد، وارتفاع التكاليف الناجمة عن الاستقلال، ومنها ما هو ناتج عن قلة الكفاية، وضعف الخبرة، فرأينا والحالة هذه أن نتولى بنفسنا معالجتها ووضع حد لما كان من المتوقع أن تؤول إليه من استفحال، فأصدرنا أوامرنا باتخاذ التدابير الصارمة للتقليل من الانفاق الذي لا تدعو إليه حاجة ماسة، وقد أخذت هذه التدابير تؤتي ثمارها، وتسفر عن نتائج إن كانت تسر من جهة، فإنها غير كافية من جهة أخرى، ويتعين علينا أن نلاحق ما بذلنا من جهود، وفرضنا على نفسنا من فروض، لنصل إلى الهدف الذي توخينا بلوغه وإدراكه، ولهذا فان من آكد واجباتنا كأمة تسير في طريق النمو، وتتطلع إلى حل ما يستتبعه هذا النمو من مشاكل، أن نتغلب على ما يعترض سبيلنا من عقبات بصدق في العزيمة، وقوة في الارادة، وتجرد واستقامة، ومراعاة للصالح العام ؛ فعلينا أن نعمل جميعاً حيثما كنا من ميدان العمل، وأن نضاعف الجهود لخلق الازدهار الكفيل بسد حاجياتنا المتصاعدة، ولايجاد الشغل للمواطنين الذين يزداد عددهم سنة بعد سنة، وعلينا أن نسعى السعي المحمود لاستثمار إمكانياتنا ومقدراتنا استثماراً لا يوفر لنا ولذوينا القوت اليومي فحسب، بل يخلق الثروة والغنى لنا ولمن يخلفنا من أجيال.

شعبي العزيز :

إذا كانت تلك بعض مظاهر النشاط الذي نبديه في الداخل، وألوان السياسة التي ننهجها فيه، فإن عناية مماثلة واهتماما متواصلا أوليا للميدان الخارجي نبديهما أيضاً بغية دعم مركز المغرب الدولي، وإحلاله المكانة اللائقة به بين الشعوب.

وإنك لتعلم أننا ننهج منذ استرجاعنا للاستقلال في هذا الميدان سياسة واضحة المعالم، قويمة المبادىء، بينة الأهداف، شريفة المقاصد، وتتلخص الأسس والأركان التي تقوم عليها هذه السياسة أو ترمي إليها في المحافظة على السيادة الوطنية، واستكمال الوحدة الترابية، والدفاع عن حوزة البلاد، والتعامل مع الدول بروح الثقة والود على أساس المساواة والوفاء بالعهود والالتزامات ، واجتناب التدخل فيما لغيرنا من شؤون داخلية، وفض المشاكل بالوسائل السلمية، وعن طريق المفاوضات. فعلى ضوء هذه المبادىء التي أصبحت ميثاقاً لسياستنا الخارجية والطابع الذي تتسم به زاولنا ما زاولنا من أعمال على الصعيد الدولي .

فلقد أسهم المغرب في إطار منظمة الأمم المتحدة إسهاماً فعالا في معالجة وحل المشاكل المستعصية التي كانت مطروحة أمامها، وقام بدور إيجابي في مجلس الأمن الذي انتخب عضواً فيه، فتميزت مواقفه بالحكمة والتبصر، استناداً إلى المبادىء القارة لسياستنا الخارجية، وكانت هذه المواقف عاملا على إبراز شخصية المغرب في نطاق الأسرة الدولية، ونال المغرب ثقة مجلس الأمن وتقديره، الأمر الذي جعل المجلس يعينه عضواً في اللجنة المكلفة بوضع تقرير عن الحالة في إفريقيا الجنوبية، وتقديم اقتراحات لحل قضية الميز العنصري، كما أسند إليه رئاسة اللجنة المنبثقة عنه، والمكلفة بالبحث في الحالة الخطيرة التي نشبت بين الكامبوج والفيتنام الجنوبية.

ولم تكن مشاركة المغرب في المنظمات التابعة للأمم المتحدة أقل فعالية من مشاركته في المنظمة ذاتها، مثل اليونسكو التي انتخب عميد جامعة محمد الخامس رئيساً للجنتها التنفيذية، الشيء الذي يدل على ما يحظى به

بلدنا من عطف وتقدير.

وفي جامعة الدول العربية واصل المغرب سياسته الرامية إلى دعم هذه المؤسسة التي تضم شمل العرب، كما واصل مشاركته في الجهود المبذولة من أجل تصفية الجو العربي، وعودة الوئام بين الشعوب العربية، وتقوية التضامن بين قادتها، وقام المغرب في المؤتمرات العربية بدور فعال في هذا السبيل، ولم يتوان في مساندة قضية فلسطين العربية، وتأييد حقوق شعبها، وانه ليسرنا أن ينعقد مؤتمر القمة العربي المقبل في المغرب، ونرحب بالذين سيشاركون فيه سلفا.

وبما أن المغرب قطر إفريقي يعنيه ما يعني سائر الأقطار الافريقية من قضايا وشؤون، فإنه واصل نشاطه في منظمة الوحدة الافريقية المنبثقة عن إيمان قارتنا العميق، بجدوى تكتيل الجهود وتوحيد الصف للنهوض بشعوبها، وإخراجها من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرقي، وحضرنا بنفسنا في مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد بالقاهرة، مغتنمين فرصته السانحة لتجديد الاتصال أو التعرف على كثير من رؤساء دول قارتنا، والتذاكر معهم في القضايا التي تهم إفريقيا بالدرجة الأولى، مثل تصفية الاستعمار ومخلفاته، وقطع دابر الميز العنصري، لأن ذلك شرط أساسي لانطلاق إفريقيا نحو التقدم والرخاء، وتحقيق ما تطمح إليه شعوبها من وحدة تنتظم بها الصفوف، ويلتئم الشمل، وتشاد صروح العز والمجد. وفي نطاق نشاطنا الافريقي لبينا دعوة صديقنا الرئيس ليوبولد سدار سانغور لزيارة جمهورية السينغال زيارة أكدت روابط الأخوة التي تربط الشعبين المغربي والسينغالي، وأسفرت عن عقد اتفاقيات تطبع تضامنهما وتعاونهما بطابع إيجابي.

وإذا كنا مؤمنين بما لقيام الوحدة الافريقية من فعالية وجدوى، فإننا نعتقد أن قيام الوحدات الاقليمية في قارتنا خير سبيل لتحقيق الوحدة الشاملة، واختصار المراحل الضرورية للوصول إليها.

وهذا ما يجعلنا — علاوة على الروابط الخاصة التي تربط أقطار المغرب العربي — نولي عناية فائقة لقضية تشييد المغرب العربي التي تتوق إليها شعوبنا في الشمال الافريقي، وفي هذا النطاق لبينا دعوة أخينا فخامة الرئيس بورقيبة لزيارة الجمهورية التونسية، حيث أتيحت لنا الفرصة لتبادل الرأي مع فخامته في سائر الميادين التي تهم علاقات بلدينا، والميادين التي تستأثر باهتمامنا معا، وأسفرت هذه الزيارة عن عقد اتفاقيات نعتبرها أساسا مهما من أسس تشييد المغرب العربي، وقد اقترحنا في خطاب ألقيناه أمام مجلس الأمة التونسي عقد اجتماع يضم الأقطاب المغاربة الأربعة، للبحث عن أحسن الوسائل لاخراج الفكرة إلى حيز الوجود، وتخطيط سياسة محكمة رشيدة تلتزمها الأقطار المغربية في تعاملها مع الخارج وفي معاملة بعضها البعض.

وفي طريق عودتنا من تونس عرجنا على باريس، واجتمعنا بصديقنا فخامة الجنرال دوكول رئيس الجمهورية الفرنسية، الذي تربطنا وإياه صداقة خاصة، وتباحثنا في القضايا التي تهم البلدين، ودار الحوار بيننا في جو من الصراحة والثقة، أيقنا معه بعمق المودة التي تربط الشعبين المغربي والفرنسي، وإمكان التغلب على المصاعب التي تبدو في الأفق أحيانا، دون أن يكون لها تأثير على علاقاتنا المرضية التي يرغب كلا الطرفين في تعزيزها وتوسيعها لخير البلدين.

كما لبينا في الشهر الماضي دعوة كريمة من صديقنا الجنرال فرانكو رئيس الدولة الاسبانية، فقمنا برحلة خاصة إلى إسبانيا مكنتنا من الاجتماع بفخامته، ويسرت لنا أن نتبادل وإياه وجهات النظر في كثير من المشاكل والقضايا التي تشغل بال شعبينا الصديقين المتجاورين، وسجلنا وإياه بمزيد الارتياح تحسن العلاقات بين بلدينا، واستحكام روابط المودة والتعاون بينهما في شتى المجالات.



وإننا لنعتزم القيام في القريب العاجل بزيارات رسمية إلى بعض الأقطار الصديقة رائدنا في هذه الزيارات والاتصالات توطيد علائق المغرب بأصدقائه وإحلاله المكان اللائق على الصعيد الدولي، وخدمة السلم والحضارة والثقافة، والدعوة للتقارب والتعاون المثمر النزيه بين الدول والحكومات والشعوب.

شعبي العزيز :

هذه هي الجهود التي بذلناها وصرفناها، والأعمال التي زاولناها وباشرناها خلال السنة المنصرمة، أوردناها بإيجاز واختصار، وسقناها مقتصرين على أبرز ميادين نشاطنا ومساعينا، مكتفين بالقليل الذي يدل على الكثير، والنزر اليسير الذي يهدي إلى الجم الوفير، ولو عرضنا عليك الجليل الصغير من شؤون مملكتنا التي استرعت انتباهنا، واستأثرت بالحظ الأوسع من اهتمامنا وعنايتنا، لأدركت مدى فهمنا لأداء الواجب الملقى على عاتقنا، ولتبينت فوق ذلك قوة الآصرة التي تصلنا بك، ولعلمت ان الوشائج التي تجمع بيننا وبينك، والروابط التي تربطنا وإياك، وشائج عريقة وثيقة وروابط متينة مكينة، يكمن فيها سر ما نجد في نفسنا من قوة واستعداد للسعي في إسعادك، والعمل على إصلاح أحوالك، وإيثارك بالسهر والحدب، والسعي والطلب، مستهينين بما نلقي في سبيل ذلك من تعب ونصب، فلقد انصرفت جهودنا إلى تحقيق ما رأينا في تحقيقه الفائدة لبلادنا، والخير لشعبنا، لم ننقطع عن العمل المثمر البناء، ولم نحد عن المحجة البيضاء، لم تهن لنا إرادة، ولم ينثن لنا عزم، مستلهمين من الله فيما نأتي وما نذر الهداية والرشاد، والصواب والسداد، متوخين بلوغ الأهداف التي رسمناها، والغايات التي أوضحناها، وسلوك المسالك التي آثرناها بعد استعمال الروية والتفكير، واختيار أحسن سبل التسيير والتدبير، سواء في ذلك ما يتصل بشؤوننا الخارجية، وقد حبانا الله من توفيقه وتسديده، وتأييده وتعضيده ما استوجب منا في كل آونة وحين الشكر الجميل، والحمد الجزيل، وسنواصل المساعي والجهود، ونوالي السير الحثيث والعمل المعهود، رغبة منا في استكمال ما بذلناه وحرصا منا على استنفاد كل وسيلة من شأنها أن تيسر بلوغ المرام، وتسهل الوصول إلى ما نتوق إليه باستمرار من عزيز المقاصد، وسنى الأهداف.

وإن من أعظم ما تتجه إليه رغائبنا، وتطمح إليه نفسنا، أن تجتمع الكلمة، وتتحد الصفوف اتحادا يجعل منها صفا وطيد الأركان، ثابت البنيان، لا تنال منه الأهواء وإن عظمت، ولا تعصف به الزعازع وإن اشتدت وقويت، ولئن كانت هذه الرغائب والمطامح مما تنطوي عليه القلوب، فإن ملككم الساهر على مصالح شعبه، الحامي لحمى الأمة، والواعي بحكم ما هو مقلد به من رعاية لها لما يجز بها من أمور، ويعنيها من شؤون، أشدكم إحساسا بضرورة اجتماع الكلمة، وأقواكم إيمانا بوجوب وحدة الصف، وأكثركم اقتناعا بما يكفله هذا الاجتماع، ويضمه هذا الاتحاد من تعاون بين مختلف الكفايات، ومتعدد المواهب على ما يعود على الأمة جمعاء بالفضل العظيم، والخير العميم، ولذا ندعو إلى تحقيق هذه الوحدة، وإنجاز اجتماع الكلمة، وتوحيد الصفوف، لأننا نعتقد أن هذه هي أنجع الطرق وأجداها لحماية المكاسب الوطنية، والسير قدما بالبلاد نحو ما نبتغيه لها من عز ورفاهية.

والله نسأل أن يهدي الأمم والشعوب إلى ما فيه صلاحها، ويوفقها إلى الصراط المستقيم، ويضفي عليها نعمة الأمن والطمأنينة، ويسبغ عليها أردية الوئام والسلام، كما نسأله أن يديم بيننا وبينك ما سعدت به بلادنا عبر القرون، منذ اعتلاء آبائنا وأجدادنا المقدسين عرش وطننا العزيز، من الالتحام بين الشعب وملكه الذي كان سببا في استمرار كيان الدولة ومناعة حوزتها، وسببا من أسباب رفع شأنها، وإعلاء قدرها بين الأمم والدول، ومنه نلتمس جل وعلا أن يلهمنا جميعا مزيدا من التوفيق والسداد، ويشد أزرنا، ويسدد خطانا، وينجح أعمالنا ومساعينا، ويمد أسباب الحضارة بين قاصي الأمة ودانيها حتى يكون غدها أحسن من يومها، ومستقبلها أفضل



من حاضرها، نفتخر بها ونباهي، ونعتز ونضاهي، وحتى نكون خير أمة أخرجت للناس، نأمر بالمعروف، وننهى عن المنكر، ونؤمن بالله.

وإلى الله نبتهل في الختام أن يتغمد والدنا منقذ الأمة ومحرر البلاد جلالة الملك محمد الخامس برحمته ورضوانه، ويسبل عليه شآبيب فضله وغفرانه، ويوفيه أجر العاملين المخلصين، ويبوأه رفيع الدرجات في عليين.

(سلام عليكم بما صبرتم فنعم أجر العاملين). صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بمراكش

الأربعاء 29 شوال 1384 — 3 مارس 1965